دور الاقتصاد الأخضر وخطة السنغال الناشئة في تحقيق النمو الاقتصادي للسنغال

أ. جمال سيد البنان(*)

أ.د. سالي فريد(**) د. غادة البياع(***)

• **مُلخص:**

عملت السنغال على إطلاق استراتيجية؛ لتحقيق النمو الاقتصادي، وهذه الاستراتيجية عبارة عن إطارًا سياسيًا أُطلق عليه خُطة السنغال الناشئة (PSE)، وهذا الإطار يهدُف إلى وضع السِنغال على طريق التنمية بحلول عام 2035، وأن المرحلة الأولى من خطة السنغال الناشئة (PSE) قد شهدت مُعدلات نُمو جيدة، وأن المرحلة الثانية من خطة السنغال الناشئة (PSE) قد شهدت تراجع في معدلات النمو في القطاعات الرئيسية التي تحققت خلال المرحلة الأولى من الخُطة.

وقد توصلت الدراسة إلى أن مشروعات الاقتصاد الأخضر قد ساهمت في تحقيق مُعدلات نُمو جيدة في السِنغال خلال تنفيذ المرحلة الأولى من خُطة السِنغال الناشئة (PSE)، الأمر الذي أدى إلى أن انتقلت السِنغال من حيز الاقتصاد الهش إلى حيز الاقتصادات سريعة النُمو في إفريقيا جنوب الصحراء. وأن المرحلة الثانية من خُطة السِنغال الناشئة (PSE) قد شَهدت تراجُع في مُعدلات النُمو في القطاعات الرئيسية التي تحققت خلال المرحلة الأولى من الخُطة، حيث أدت أزمة وباء فيروس كورونا (Covid-19) إلى أن انخفضت الصادرات وزادت الواردات وارتفعت مصروفات قطاع الصحة، وزادت البطالة نتيجة الإقفال الذي شَهدته البلاد.

وأوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات، كان من أهمها، أنه يجب على السنغال التوسع في مشروعات البنية التحتية، والمشروعات التنموية، ومشروعات الطاقة المستدامة، ويجب العمل على المحافظة على مساحة الغابات في السنغال؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى المُحافظة على التنوع البيولوجي، والبيئة الأيكولوجية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الأخضر، خُطة السنغال الناشئة (PSE)

(*) باحث دكتوراه بقسم السياسة والاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا– جامعة القاهرة

(**) أستاذ الاقتصاد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

(***) أستاذ الاقتصاد المساعد بكلية الدراسات الأفريقية العليا – جامعة القاهرة

The Role of the Green Economy and the Emerging Senegal Plan for Achieving Economic Growth in Senegal

Gamal Sayed Mohamed

Prof. Dr. Saly Farid **Dr. Ghada El-Bayaa**

- **Abstract**

Senegal launched a strategy to achieve growth, a political framework called Senegal's Emerging Plan (PSE), which aims to put Senegal on the path to dev-elopment by 2035. The second phase of Senegal's emerging plan (PSE) saw a decline in growth rates in key sectors achieved during the first phase of the plan.

The study found that green economy projects contributed to good growth rates in Senegal during the implementation of the first phase of Senegal's Emerging Plan (PSE), resulting in Senegal's transition from a fragile economic space to rapidly growing economies in sub-Saharan Africa. The second phase of Senegal's emerging plan (PSE) saw a decline in growth rates in key sectors achieved during the first phase of the plan, The Corona Virus (Covid-19) epidemic crisis led to a decrease in exports, an increase in imports, an increase in health sector expenses, and increased unemployment as a result of the closure that the country witnessed.

The study recommended a set of recommendations, the most important of which was that Senegal should expand infrastructure, develop sustainable energy projects, and preserve Senegal's forest area. This, in turn, preserves biodiversity and the ecological environment.

Keywords: Green Economy, Senegal's Emerging Plan

- **مُقدمة:**

أصبح الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر من الضروريات المُلحة في وقتنا الحالي، حيث أنه يُمثل أحد مسارات الاقتصاد التي تحد أو بمعنى أدق تخفف من التدهور البيئي؛ لذلك أصبح تمويل مشاريع الاقتصاد الأخضر من أهم القضايا التي تشغل بال حكومات دول العالم؛ للعمل على حل المُشكلات الاقتصادية بدون زيادة التدهور البيئي الذي يُحدثه النُمو الاقتصادي التقليدي؛ الذي يعتمد تحقيق النُمو فيه على الطاقة التقليدية المُنتجة من الوقود الأحفوري.

لقد أظهرت السِنغال مثل العديد من دول العالم رغبتها في التحول إلى الاقتصاد الأخضر الشامل؛ فانضمت حُكومة السِنغال منذ عام 2014م إلى مُبادرة الشراكة من أجل العمل في مجال الاقتصاد الأخضر (PAGE)؛ للعمل على التوجه نحو الاقتصاد الأخضر؛ لتحقيق نُمو اقتصادي في البلاد، وفي نفس العام اعتمدت السِنغال خُطة السِنغال الناشئة (PSE)، والتي تُعد إطارًا سياسيًا جديدًا تعمل حُكومة السِنغال على تحقيقه، وتهدف هذه الخُطة إلى جعل السِنغال على طريق التنمية بحلول عام 2035م؛ وذلك بالعمل على مُحاربة التفاوتات والظلم الاجتماعي؛ الذي شَهدته السِنغال على مدار خمسة عقود من ارتفاع مُعدلات الفقر، وتدني مستويات النُمو الاقتصادي .

أولًا: أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من خلال تسليط الضوء على توجه السنغال نحو تنفيذ مشروعات الاقتصاد الأخضر في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في السنغال، وبيان مدى مُساهمة مشروعات الاقتصاد الأخضر في تحقيق النُمو الاقتصادي في السِنغال خلال تنفيذ مرحلتي خُطة السنغال الناشئة (PSE).

ثانيًا: أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق هدف رئيسي ألا وهو؛ التعرف على دور الاقتصاد الأخضر وخُطة السِنغال الناشئة (PSE) في تحقيق النمو الاقتصادي في السِنغال، وذلك من خلال عرض ثلاثة أهداف فرعية هي.

1- التعريف بخُطة السِنغال الناشئة (PSE).

2- التعرف على دور مشروعات الاقتصاد الأخضر خلال المرحلة الأولى من خُطة السِنغال الناشئة (PSE) في تحقيق النُمو الاقتصادي في السِنغال.

3- التعرف على دور مشروعات الاقتصاد الأخضر خلال المرحلة الثانية من خُطة السِنغال الناشئة (PSE) في تحقيق النُمو الاقتصادي في السِنغال.

ثالثًا: إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في أنه بالرغم من اتباع السِنغال لخُطة السِنغال الناشئة (PSE) منذ عام 2014م؛ إلا أنه مازالت هناك العديد من التحديات التي تواجه دور الاقتصاد الأخضر في السِنغال، حيث تأثر القطاع الزراعي ومن ثم الزراعات الأيكولوجية بالتغيُرات المُناخية التي شهدها وما زال يشهدها العالم نتيجة الاحتباس الحراري، ونقص مساحات الغابات نتيجة الزراعة الجائرة والحرائق، وتأثر القطاع الصناعي من قلة المشاريع الخضراء في الصناعات التحويلية، كما تأثر قطاع الخدمات نتيجة توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، وبالأخص السياحة، كما تباطأ العمل في إنشاء القرى البيئية نتيجة العثرات الاقتصادية العالمية، والتي أثرت بطبيعة الحال على نمو اقتصاد السنغال.

رابعًا: تساؤلات الدراسة:

التساؤل الرئيسي للدراسة هو: هل كان للاقتصاد الأخضر دور في تحقيق النمو الاقتصادي في السِنغال في إطار خُطة السِنغال الناشئة (PSE) منذ عام 2014م؟ ومنه ينبثق عدد من الأسئلة الفرعية كما يلي:

1- ماهي خطة السنغال الناشئة؟

2- ما هو دور مشروعات الاقتصاد الأخضر خلال المرحلة الأولى من خُطة السِنغال الناشئة (PSE) في تحقيق النُمو الاقتصادي في السِنغال؟

3- ما هو دور مشروعات الاقتصاد الأخضر خلال المرحلة الثانية من خُطة السِنغال الناشئة (PSE) في تحقيق النُمو الاقتصادي في السِنغال؟

خامسًا: فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن هناك دور للاقتصاد الأخضر وخُطة السِنغال الناشئة (PSE) في تحقيق النمو الاقتصادي في السِنغال.

سادسًا: منهج الدراسة:

أ- يعتمد منهج الدراسة على المنهج الاستقرائي، حيث تَقوم الدراسة بجمع معلومات عن دور خُطة السِنغال الناشئة في تطبيق الاقتصاد الأخضر في السِنغال.

ب- تعتمد كذلك الدراسة على الأسلوب الإحصائي والتحليلي، حيثُ تقوم الدراسة بعمل الإحصاءات، والتحليلات اللازمة لمُعدلات النُمو في القطاعات الرئيسية والناتج المحلي الإجمالي في السِنغال خلال المرحلة الأولى والثانية من خُطة السِنغال الناشئة (PSE).

سابعًا: الإطار المكاني والزمني للبحث:

الإطار المكاني:

فيما يتعلق بالإطار المكاني للدراسة فينصب اهتمام الدراسة على دولة السِنغال، وما حققه الاقتصاد الأخضر من نمو اقتصاد في السنغال من خلال خطة السنغال الناشئة (PSE).

الإطار الزمني:

ستُحاول الدراسة البحث في الفترة منذ عام 2014م، وهو العام الذي التزمت فيه السِنغال بتحويل اقتصادها من اقتصاد عادي إلى اقتصاد أخضر من خلال خُطة التنمية الوطنية، والتي عُرفت باسم خُطة السِنغال الناشئة (PSE).

ثامنًا: خطة الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى مُقدمة وأربعة نقاط كالتالي:

أولًا: أهم ملامح خُطة السِنغال الناشئة (PSE).

ثانيًا: دور مشروعات الاقتصاد الأخضر خلال المرحلة الأولى من خُطة السِنغال الناشئة (PSE) في تحقيق النُمو الاقتصادي في السِنغال.

ثالثًا: دور مشروعات الاقتصاد الأخضر خلال المرحلة الثانية من خُطة السِنغال الناشئة (PSE) في تحقيق النُمو الاقتصادي في السِنغال.

خاتمة

نتائج الدراسة والتوصيات

أولًا: أهم ملامح خُطة السِنغال الناشئة (Plan Sénégal Emergent)

خُطة السنغال الناشئة (PSE) هي عبارة عن إطارًا سياسيًا، يهدف إلى وضع السِنغال على طريق التنمية بحلول عام 2035م[1]. هذا وقد تم تصميم خُطة السِنغال الناشئة (PSE)، والتحقق من صحتها من خلال مُشاورات مُكثفة مع جميع أصحاب المصلحة في السِنغال، وتمت الموافقة عليها في فبراير 2014م، من قِبل المُجتمع الدولي خلال اجتماع المجموعة الاستشارية في باريس. وتقوم خُطة السِنغال الناشئة على ثلاث ركائز استراتيجية هي[2] .

1- التحول الهيكلي للإطار الاقتصادي والنُمو

تعمل هذه الركيزة على تعزيز وتطوير الطُرق الحالية للنُمو، كما تعمل على إنشاءِ قطاعاتٍ جديدةٍ يُمكنها خلق فُرص عمل، وتعمل كذلك على تحسين المعرفة، والتعليم القائم على التكنولوجيا؛ لدعم ديناميكية التحسين المُستمر لرأس المال البشري، كما تعمل على تحديث الزراعة، وتنمية الثروة الحيوانية، وصيد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، وصناعة الأغذية الزراعية، وتعمل كذلك على التحول الهيكلي للإطار الاقتصادي؛ بتنمية موارد التعدين، وقطاع الأسمدة[3] .

2- تعزيز رأس المال البشري

تهدف هذه الركيزة الاستراتيجية إلى تحقيقِ نُمو قوي وشامل على مدى عشر سنوات؛ لتلبية تطلُعات الشعب السِنغالي في حياة كريمة، وتعمل كذلك على إتاحة وحدات التدريب المهني؛ بما يتماشى مع احتياجات سوق العمل حتى يتم تعزيز التكامل الاقتصادي، والاجتماعي للموارد البشرية، وتهدف كذلك إلى إنشاء شبكات وآليات أمان اجتماعي مُستدام، وتعمل كذلك على تقليص التفاوتات الاجتماعية[4] .

---

(1) Chambre de Commerce d'Industrie et d'Agriculture, **Le Plan Sénégal Emergent: résultats& perspectives,** Bruxelles, 11 décembre 2017.

(2) Presidency of the Republic of Senegal, **Emerging Senegal**, Dakar, 2014. https://2u.pw/O61AADW

(3) République du Sénégal, **Plan Sénégal Émergent**, Ministère de l'Économie, des Finances et du Plan, Février 2014, p15

(4) République du Sénégal, **Plan Sénégal Émergent**, Ibid, p62.

3- الحُكم الرشيد وسيادة القانون

استندت هذه الركيزة الاستراتيجية على تعزيز الأمن والاستقرار، وحماية الحقوق والحريات، وترسيخ سيادة القانون، وخلق بيئة أكثر ملاءمة للسلام الاجتماعي[1]. ولقد قُسمت فترة العشر سنوات من عام 2014م إلى عام 2023م إلى مرحلتين كما يلي

1- المرحلة الأولى من عام 2014م وحتى عام 2018م.

هي عبارة عن خُطة تنُموية يتم تنفيذها على مدار خمس سنوات من عام 2014م وحتى عام 2018م؛ لتنفيذ 27 مشروعًا رائدًا و17 إصلاحًا، بحيث تُغطي هذه المشاريع والإصلاحات جميع القطاعات؛ حتى تُساهم في تحديد نُموذج اقتصادي جديد في المجتمع السِنغالي من خلال تأثيرها في مُعدل النُمو، وإعادة التوزيع العادل للثروة الوطنية؛ بدمج الجُهود الداخلية لتعبئة الموارد، والدعم من مستثمري القطاع الخاص الأجانب والمحليين[2].

2- المرحلة الثانية من عام 2019م وحتى عام 2023م.

هي عبارة عن مرحلة تالية للخُطة التنُموية الأولى للنهوض باقتصاد السِنغال، والتي يتم تنفيذها على مدار خمس سنوات من عام 2019م وحتى عام 2023م. وكان من أهم معالم هذه المرحلة الاتجاه إلى الشراكة بين القطاعين العام والخاص؛ لتخفيف العبء على ميزانية الدولة.

ثانيًا: دور مشروعات الاقتصاد الأخضر في تحقيق النُمو الاقتصادي في السِنغال خلال المرحلة الأولى من خُطة السِنغال الناشئة

ساهمت مشروعات الاقتصاد الأخضر في تحقيق النُمو الاقتصادي في السِنغال، حيث كان الاتجاه نحو تنفيذ مشروعات الاقتصاد الأخضر في القطاعات الرئيسية للبلاد من أولويات حُكومة السِنغال عند وضعهم لخُطة السِنغال الناشئة (PSE).

([1]) Ibid, p70.
([2]) Idem

لقد تبنت حُكومة السِنغال سياسة الحوكمة الخضراء؛ التي تتجه نحو الاهتمام بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية القائمة على التكنولوجيا السليمة بيئيا وأساليب الإنتاج، فكان الاتجاه نحو الاقتصاد الأخضر هو الطريق للمُساهمة في تحقيق نُمو اقتصادي في بلدٍ يُعد من أقل البُلدان نُموا، ويعد اقتصاده الكُلي من الاقتصادات الهشة في تلك الفترة[1].

وكانت خُطة السِنغال الناشئة (PSE) بمثابة طوق النجاة للخُروج من تلك الأزمة الاقتصادية التي مرت بالسِنغال قبل عام 2012م، والتي جعلت من الاقتصاد السِنغالي أن يتصف بالاقتصاد الهش. ولقد كان من ضمن أولويات تلك الخُطة الاتجاه نحو تحقيق المشروعات الخضراء في القطاعات ذات الأولوية[2] الزراعة، والصناعة، والخدمات؛ حتى يتحقق النُمو الاقتصادي المُخطط له ضمن خُطة السِنغال الناشئة، والمحدد لها فترة 10 سنوات بداية من عام 2014م حتى عام 2023م.

لقد حققت مشروعات الاقتصاد الأخضر مُعدلات نُمو جيدة في السِنغال خلال تنفيذ المرحلة الأولى من خُطة السِنغال الناشئة(PSE) في الفترة (2014–2018). فلقد بلغت مُعدلات النُمو الاقتصادي خلال تلك الفترة نسبة 6.6٪؛ الأمر الذي أدى إلى انتقال السِنغال من حيز الاقتصاد الهش إلى حيز الاقتصادات سريعة النُمو في إفريقيا جنوب الصحراء؛ وذلك نتيجة التطوير المُستمر في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في البلاد[3]، كما يتضح من الجدول التالي:

([1]) الأمم المتحدة: **دراسة تقييم الاقتصاد الأخضر–السِنغال**، (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2014م) ص 1.

(2) République du Sénégal**, Rapport Exploratoiratoire Sur L'economie Verte**, (Dakar: Imprimerie Salam, Août 2019), p16.

([3]) République du Sénégal**, Rapport Exploratoiratoire Sur L'economie Verte**, Ibid, p24

جدول (1)
تطور مُعدلات النُمو في القطاعات الرئيسية والناتج المحلي الإجمالي في السِنغال خلال المرحلة الأولى من خُطة السِنغال الناشئة (PSE)
(القيم بالنسبة المئوية ٪)

العام	2014	2015	2016	2017	2018	المُتوسط
القطاع الأولي (الزراعة)	٪1.6	٪10.6	٪5.4	٪11.5	٪8.1	٪7.4
القطاع الثانوي (الصناعة)	٪3.5	٪9.8	٪3.6	٪7.1	٪6.5	٪6.1
قطاع الخدمات	٪8.3	٪3.3	٪7.6	٪5.8	٪5.4	٪6
نُمو الناتج المحلي الإجمالي	٪4.5	٪7.9	٪5.6	٪8.1	٪6.7	٪6.6

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي

شكل رقم (1)

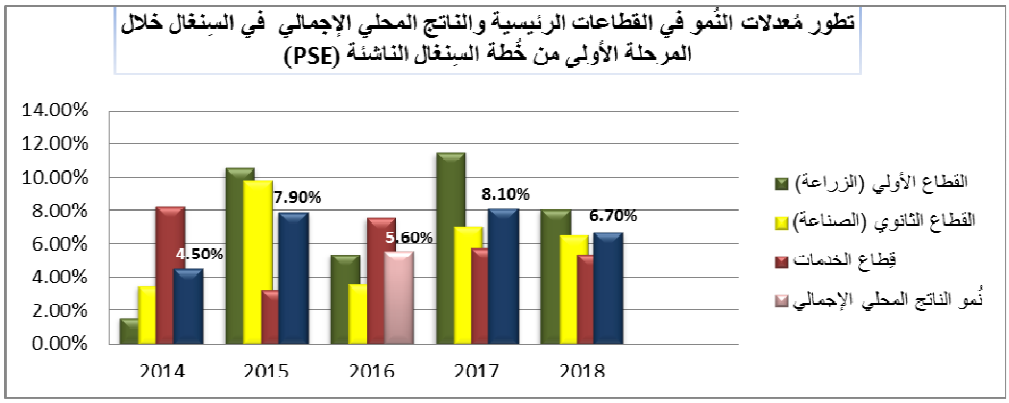

الشكل من إعداد الباحث من بيانات جدول تطور مُعدلات النُمو في القطاعات الرئيسية، والناتج المحلي السِنغال الناشئة الإجمالي في السِنغال خلال المرحلة الأولى من خُطة

1- القطاع الأولي: (قطاع الزراعة والغابات ومصايد الأسماك)

اعتمدت السِنغال وهي في طريقها لتحقيق النُمو الاقتصادي؛ على الإجراءات ذات الأولوية المُتعلقة بالاقتصاد الأخضر في القطاع الزراعي، فبلغ نُمو الاقتصاد في السِنغال 6.6٪ خلال تلك الفترة مدفوعًا بمُعدلات نُمو القطاع الأولي، والأداء الجيد للصناعات الاستخراجية وصيد الأسماك والزراعة.

وكان الأداء الجيد لقطاع الزراعة نتيجة هُطول الأمطار المواتية، والنتائج الجيدة للقطاعات المُستفيدة من البرامج العامة المُستهدِفة لزيادة إنتاجية الفول السوداني والأرز

والبستنة فحقق القطاع الأولي (الزراعة والغابات ومصايد الأسماك) نسبة نُمو إجمالية تقدر في المُتوسط خلال تلك الفترة بحوالي 7.4٪[1].

لقد كان التوجه نحو مشاريع الزراعة الأيكولوجية بمثابة الممر الآمن للعبور من تلك التحديات، ولقد قامت مُنظمة الأغذية والزراعة (FAO)؛ على تسهيل التحول الزراعي الأيكولوجي في السِنغال؛ مما أدى إلى زيادة المحاصيل الزراعية الرئيسية في السِنغال مثل الفول السوداني، والفواكه، والخُضروات المُعدة للتصدير؛ مما زاد من المُنتجات المُصدرة[2].

كما سجلت الثروة الحيوانية نُموًا يقدر بحوالي 5.8٪، نتيجة مُساهمة مشاريع الاقتصاد الأخضر في تنمية جُزء من هذه الثروة الحيوانية، حيث ساهمت الزراعة الأيكولوجية في المحافظة على المحاصيل الزراعية التي يَنتُج عن زراعتها أعلاف، مثل قش الفول السوداني الذي يُستخدم كعلف للحيوانات التي تقوم على الرعي[3].

وسجل كذلك نشاط الغابات وصيد الأسماك نُموًا بلغ مُتوسطة حوالي 4.6٪[4]، حيث قامت مشروعات الاقتصاد الأخضر في الزراعة الأيكولوجية؛ بزيادة الناتج في القطاع الزراعي الذي أثر بدوره على الحد من عمليات إزالة أشجار الغابات، أما صيد الأسماك فقد عَمِلت مشروعات الاقتصاد الأخضر على الحد من الصيد الجائر، وتدهور الموارد السمكية، وحماية التنوع البيولوجي البحري، فتم إنشاء المَحميات البحرية في منطقة دلتا نهر سالوم(Sine Saloum)، التي تقع عند تقاطع نهر سالوم وشمال المحيط الأطلسي، وهي منطقة لأشجار المانجروف؛ لتعمل كموقع لتكاثر ونُمو العديد من أنواع الأسماك[5].

([1]) البيانات المفتوحة للبنك الدولي
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.KD.ZG?locations=SN

([2]) Dytaes: **Contribution aux politiquesnationales pour une transition agroécologique au Sénégal:** (Dakar: Dytaes, Avril 2020).p43.

([3]) Idem.

([4]) République du Sénégal**, Rapport Exploratoiratoire Sur L'economie Verte**, op cit p24.

([5]) Dytaes:**Contribution aux politiquesnationales pour une transition agroécologique au Sénégal**, op cit, p63.

2-القطاع الثانوي: قطاع الصناعة

حقق القطاع الثانوي نسبة نُمو اقتصادي إجمالية تقدر في المُتوسط خلال تلك الفترة بحوالي 6.1٪[1]، نتيجة إتاحة الفُرص؛ لتعزيز التصنيع الأخضر بهدف المُساهمة في التنمية المُستدامة والشاملة للقطاع الصناعي، حيث ساهمت مشروعات الاقتصاد الأخضر في المُساهمة في نُمو القطاع الصناعي؛ فتم العمل على أن يكون هناك تكامُل بين القطاع الزراعي والقطاع الصناعي، من حيث تعزيز الموارد الزراعية لإنتاج الإيثانول من قصب السكر والذرة والحبوب والبنجر، فيتم دمج الإيثانول مع البنزين المُشتق من البترول؛ لتقليل الاعتماد على البنزين المستخدم في المجال الصناعي بشكل كامل، والذي ينتُج عنه غازات تضر بالبيئة، وكذلك انتاج الديزيل الحيوي من بذور اللفت وعباد الشمس والنخيل وفول الصويا، حيث يُدمج الديزيل الحيوي مع الديزيل المُشتق من البترول[2]؛ لتقليل الاعتماد عليه بشكل كامل في المجال الصناعي؛ حتى يتم تقليل ما ينتج عنه من غازات وعوادم مُضرة بالبيئة، وكذلك تم العمل على زيادة الرقعة الزراعية من نباتات الجاتروفا التي يُستخرج منها الوقود الحيوي غير المُضر بالبيئة كمصدر بديل للطاقة[3] .

كل ذلك عَملَ على تحسين وضع الطاقة، واستخدام الطاقة النظيفة بشكل كبير في إنعاش القطاع الصناعي.

([1]) البيانات المفتوحة للبنك الدولي: مرجع سبق ذكره
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.KD.ZG?locations=SN

([2]) King, David: **Green Growth and Climate Resilience National Strategy for Climate Change and Low Carbon Development**, Working Paper, (Kigali: Rwanda and the Climate and Development, November 2011), p13.

([3]) United Nations Industrial Development Organization: **L'industrie Verte au Sénégal: Évaluation et perspectives de développement**, (Dakar: Ministère de L'Environnement et de la Protection de la Nature du Sénégal) 2015, p42.

هذا بالإضافة إلى تحسين وضع الطاقة الكهربائية؛ مما أدى إلى أن سجلت الكهرباء نُموا يقدر بنسبة 9.4٪، حيث تم إنشاء محطة توليد كهرباء بطاقة الرياح بقدرة 150 ميجاوات في Taiba Ndiaye، وغيرها من المدن[1] على مُستوى البلاد التي بدأ فيها الشُروع في إنشاء محطات توليد كهرباء بالطاقة الشمسية بقدرات مُختلفة[2]، 20 ميجاوات في Kahone، 20 ميجاوات في Médina Dhaka، 20 ميجاوات في Sakal، 15 ميجاوات في Diass[3].

3-قطاع الخدمات

حقق القطاع الثالث (قطاع الخدمات) الذي يُمثل أكثر من نصف الناتج المحلي الإجمالي نُموًا سريعًا؛ بفضل الاتصالات 17.1٪، والنقل 12.4٪، والقطاعات الفرعية للخدمات المالية 11.9٪.

فحقق قطاع الخدمات نسبة نُمو اقتصادي إجمالية تُقدر في المُتوسط خلال تلك الفترة بحوالي 6٪[4]، نتيجة الاتجاه نحو الاهتمام بالمشاريع الخضراء؛ حيثُ يُمثل نشاط هذا القطاع حوالي 46٪ من إجمالي القيمة المضافة خلال تلك الفترة، ويعمل به ما يقرب من 51٪ من القوى العاملة بالسِنغال[5]، ولقد ساهمت مشروعات الاقتصاد الأخضر في نُمو قطاع الخدمات المتمثلة في تطوير البنية التحتية، وحماية البيئة، بالاعتماد على الطاقة المُتجددة النظيفة؛ حيث يُساهم في زيادة كفاءة استخدام مواد البناء والأراضي، وتقليل النفايات بإعادة تدويرها؛ وذلك بالعمل على تحويل المباني

([1]) République du Sénégal**, Rapport Exploratoiratoire Sur L'economie Verte**, op cit p25.

([2]) Presidency of the Republic of Senegal: **Emerging Senegal Le Sénégalsur la voie de l'émergence.** https://2u.pw/6BdqKfp

([3]) البيانات المفتوحة للبنك الدولي : مرجع سبق ذكره
https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?locations=SN

([4]) البيانات المفتوحة للبنك الدولي: نفس المرجع السابق
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.KD.ZG?locations=SN

([5]) نفس المرجع: https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.SRV.EMPL.ZS?locations=SN

التقليدية إلى مباني خضراء، والتي تتميز بالكفاءة العالية في استخدام الطاقة والمياه، وتعمل على تحسين الصحة والبيئة؛ بما يُسهم في تقليل انبعاثات غازات الاحتباس الحراري[1].

ثالثًا: دور مشروعات الاقتصاد الأخضر في تحقيق النُمو الاقتصادي في السِنغال خلال المرحلة الثانية من خُطة السنغال الناشئة

للأسف لم تشهد المرحلة الثانية من خُطة السِنغال الناشئة (PSE) نموًا اقتصاديًا كما كان مُخطط له، حيث كان من المُخطط له أن تكون هذه الفترة هي الفترة التالية للخُطة التنُموية الأولى للنهوض باقتصاد السِنغال، والتي يتم تنفيذها على مدار خمس سنوات من عام 2019م وحتى عام 2023م، لقد كان الهدف من تلك المرحلة مُراجعة آثار برنامج المرونة الاقتصادية والاجتماعية الذي تم تحقيقه في المرحلة الأولى؛ لتحفيز الاستثمار الخاص، وتنويع مُحركات النُمو، وتعزيز المرونة الاقتصادية من أجل تحقيق مُعدل نُمو مُتوسط قدره 8.7٪ خلال الفترة (2021–2023)[2].

لكن للأسف واجهت هذه المرحلة أزمة انتشار وباء كورونا(Covid-19)، وكذلك الحرب الروسية الأوكرانية فأثرت تلك الأزمات على تنفيذ المرحلة الثانية من خُطة السِنغال الناشئة (PSE) كما يلي:

الجدول التالي يوضح مُعدلات النُمو في السِنغال خلال المرحلة الثانية من خُطة السِنغال الناشئة (PSE)، وكانت على النحو التالي:

([1]) مُنظمة المُجتمع العلمي العربي: **الاقتصاد العربي الأخضر**، (عَمّان: التقرير السنوي الرابع للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2011م)، ص 162.

([2]) Minitére des Finances et de la Souveraineté Industrielle et Numérique: **Le Plan Sénégal Emergent (PSE)**, Publié le 18 janvier 2022. https://2u.pw/SG4lpVt

جدول (2)

تطور مُعدلات النُمو في القطاعات الرئيسية والناتج المحلي الإجمالي في السِنغال خلال المرحلة الثانية من خُطة السِنغال الناشئة (PSE)

(القيم بالنسبة المئوية ٪)

العام	2019	2020	2021	2022	المُتوسط
القطاع الأولي (الزراعة)	٪4.3	٪12.2	٪0.6	٪1.4-	٪4.0
القطاع الثانوي (الصناعة)	٪5	٪1.5-	٪7.8	٪1.1	٪3.1
قطاع الخدمات	٪4.3	٪0.6	٪7.5	٪6.7	٪4.8
نُمو الناتج المحلي الإجمالي	٪4.6	٪3.7	٪5.3	٪2.1	٪4.0

المصدر: البيانات المفتوحة للبنك الدولي

شكل رقم (2)

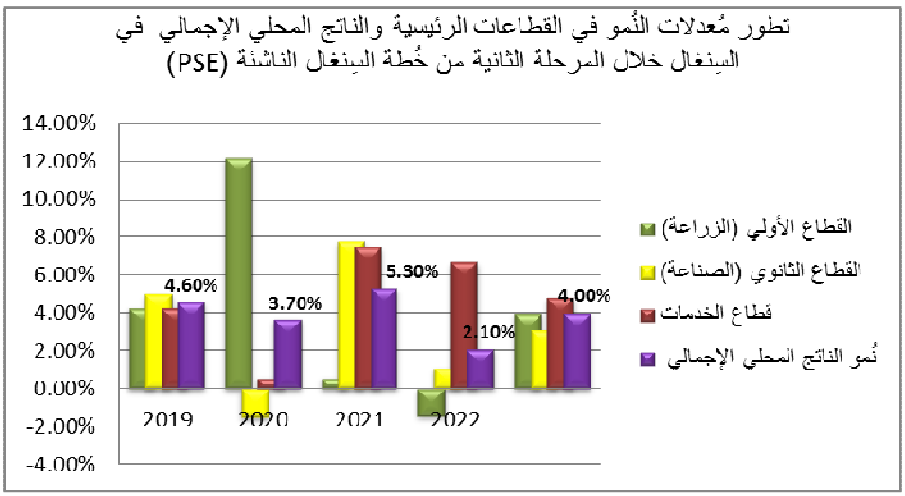

الشكل من إعداد الباحث من بيانات جدول تطور مُعدلات النُمو في السِنغال خلال الفترة (2019-2022).

يوضح الجدول والشكل مقدار حجم النُمو الذي تحقق خلال المرحلة الثانية من خُطة السِنغال الناشئة (PSE) الذي قُدر بنحو 4.2٪، والذي تأثر بالأزمة الصحية العالمية (Covid-19)، ثم الحرب الروسية الأوكرانية؛ بما يدل على أن اقتصاد السِنغال تأثر بالأحداث العالمية التي لم يكن له دخل مُباشر بها، فحققت القطاعات الرئيسة ما يلي:

1- القطاع الأولي: (قطاع الزراعة والغابات ومصايد الأسماك)

حقق القطاع الأولي نسبة نُمو إجمالية تقدر في المُتوسط خلال تلك الفترة بحوالي 4٪[1]. ونظرًا للأداء الجيد للقطاع الزراعي الذي عاد مرة أخرى بقاطرة النُمو إلى التقدم[2] فحقق في النصف الثاني من عام 2020م وعام 2021م صعودًا وصل إلى تحقيق نسبة نمو 6.4٪، وهي نسبة أقل من الفترة السابقة بحوالي 5.1٪.

كذلك أدت التغيُرات المُناخية التي شهدها وما زال يشهدها العالم نتيجة الاحتباس الحراري إلى أن تأثر الإنتاج الزراعي في السِنغال؛ الأمر الذي أدى إلى ارتفاع التضخم في السِنغال إلى 9.5٪ مدفوعا بالارتفاع الحاد للغاية في أسعار المُنتجات الغذائية[3].

كان لمشروعات الاقتصاد الأخضر بعض المُساهمة في زيادة نسبة النُمو في قطاع الزراعة، وذلك في إطار السياسة العامة للدولة التي تهدف إلى تشجيع الزراعة الأيكولوجية، نتيجة تطبيق الخطة الخضراء الناشئة في السِنغال (PSE Vert)، تلك الخُطة الطموحة التي تَهدُف إلى جعل السِنغال أكثر خُضرة؛ لضمان رفاهية وأمن الأجيال الحالية والمستقبلية[4].

وعلى عكس التوقعات شَهدت الثروة الحيوانية نُموا يقدر بحوالي 8٪ بزيادة قدرها 2.2٪ عن الفترة السابقة، وذلك لأن مشروعات الاقتصاد الأخضر التي عَمِلت على تنمية الأعلاف الحيوانية الناتجة عن الاتجاه إلى الزراعة الأيكولوجية، والتي أدت إلى زيادة محاصيل الفول السوداني التي ينتج عن زراعتها أعلاف تُستخدم كعلف للحيوانات[5].

([1]) البيانات المفتوحة للبنك الدولي: مرجع سبق ذكره
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.KD.ZG?locations=SN

([2]) République du Sénégal**:** Direction Générale du Trésor: **Situation économique et financière du Sénégal**.https://2u.pw/DjM2hAe

([3])République du Sénégal**:** Direction Générale du Trésor: **Situation économique et financière du Sénégal** Idem.

([4]) Dytaes: **Contribution aux politiquesnationales pour une transition agroécologique au Sénégal**, op cit, p51.

([5]) Ibid p43.

وسجل كذلك نشاط الغابات وصيد الأسماك نُموا بلغ مُتوسطة حوالي 11.9٪ بزيادة تقدر بـ7.3٪ عن الفترة السابقة، وكان كذلك لمشروعات الاقتصاد الأخضر التي قامت بها السِنغال من خلال الخُطة الخضراء الناشئة في السِنغال (PSE Vert) الأثر في زيادة نشاط الغابات؛ من حيث مكافحة قطع الأشجار غير القانوني، وإعادة تشجير البلاد.

أما مجال صيد الأسماك؛ فعَمِلت مشاريع الاقتصاد الأخضر في السِنغال على زيادة إنتاجية الأسماك من خلال زيادة الوعي بالمخاطر البيئية، التي تَحُد من طرق الصيد الجائر التي تضر بالحياة المائية، فتم إنشاء المزارع السمكية الطبيعية في المحميات البحرية في [1] Saint-Louis, Casamance, Joal, Mbour .

2-القطاع الثانوي (قطاع الصناعة)

حقق القطاع الثانوي نسبة نُمو إجمالية تقدر في المُتوسط خلال تلك الفترة بحوالي 3.1٪[2]. نتيجة توقف العديد من الصناعات لاعتمادها على استيراد المواد الخام، وقطع الغيار، والآلات من الخارج؛ وبالرغم من ذلك تم استكمال إنشاء مشروعات الاقتصاد الأخضر التي تم البدء فيها خلال المرحلة الأولى من خُطة السِنغال الناشئة (PSE)؛ المُتمثلة في محطات توليد كهرباء بالطاقة الشمسية[3] بقدرات مُختلفة 20 ميجاوات في Kahone، ومحطات بقدرة 20 ميجاوات في Médina Dhaka، ومحطات بقدرة 20 ميجاوات في Sakal، ومحطات بقدرة 15 ميجاوات في Diass.

3-قطاع الخدمات

تأثر قطاع الخدمات بشكلٍ كبيرٍ؛ فحقق نسبة نُمو أقل مما حققه في المرحلة الأولى من خُطة السِنغال الناشئة (PSE)، فقَّدر مُتوسط نُموه خلال تلك الفترة بحوالي 4.8٪،

---

(1) Dytaes: **Contribution aux politiquesnationales pour une transition agroécologique au Sénégal**, Ibid, p63.

(2) البيانات المفتوحة للبنك الدولي: مرجع سبق ذكره
https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.KD.ZG?locations=SN

(3) Presidency of the Republic of Senegal: **Emerging Senegal Le Sénégalsur la voie de l'émergence,**op cit.

نتيجة توقف العديد من الأنشطة الاقتصادية، وبالأخص السياحة وما يتبعها من خدمات التي يعتمد عليها اقتصاد السِنغال بشكلٍ كبيرٍ؛ وبالرغم من ذلك فقد عَمِلت السِنغال من خلال خُطة السِنغال الناشئة (PSE) على تعزيز التوجه نحو الاقتصاد الأخضر؛ فقامت بإنشاء الوكالة الوطنية للقرى البيئية (ANEV). حيث كان الهدف من إنشاء القُرى البيئية هو العمل على تحويل 14000 قرية من تقليدية إلى قرى بيئية مُنتشرة في جميع أنحاء السِنغال؛ لتعزيز التنمية المُستدامة؛ بهدف القضاء على الفقر، وتحقيق النُمو الاقتصادي للبلاد.

هذا ولقد انخفضت نسب النُمو عما كان متوقع لها في القطاعات الرئيسية خلال هذه المرحلة؛ نتيجة الآثار الاقتصادية المُترتبة على تفشي وباء فيروس كورونا (Covid-19)، والتي أدت إلى إقفال الدول على صادراتها وارداتها، وكذلك الآثار الاقتصادية المترتبة على الحرب الروسية الأوكرانية.

- **خاتمة**

تركزت الدراسة حول أن للاقتصاد الأخضر، وخُطة السِنغال الناشئة (PSE) دور في تحقيق النمو الاقتصادي في السِنغال، وبينت ذلك من خلال عرض دور مشروعات الاقتصاد الأخضر في تحقيق النُمو الاقتصادي في السِنغال، خلال المرحلة الأولي والثانية من خُطة السنغال الناشئة.

- **نتائج الدراسة**

1- أدى دمج خُطة السِنغال الناشئة (PSE) مع تطبيق الاقتصاد الأخضر من خلال خُطة أُطلق عليها خُطة السِنغال الناشئة الخضراء (PSEVert)، في القطاعات الاقتصادية الرئيسية في السنغال؛ إلى تحقيق نُمو ملحوظ في السنغال خلال تطبيق مرحلتي خُطة السنغال الناشئة (PSE).

2- ساهمت مشروعات الاقتصاد الأخضر في تحقيق مُعدلات نُمو جيدة في السِنغال خلال تنفيذ ما تحقق من خُطة السِنغال الناشئة (PSE)، من خلال مرحلتيها الأولى والثانية.

- **توصيات الدراسة**

1- التوسع في مشروعات البنية التحتية، والمشروعات التنُموية، ومشروعات الطاقة المُستدامة في السنغال.

2- المُحافظة على مساحة الغابات، ومكافحة قطع الأشجار غير القانوني، وإعادة تشجير البلاد؛ الأمر الذي يؤدي بدوره إلى المُحافظة على التنوع البيولوجي، والبيئة الأيكولوجية في السنغال.

3- التوسع في إنشاء القُرى البيئية؛ لتعزيز التنمية المُستدامة، وتحقيق النُمو الاقتصادي للبلاد في السنغال.

4- ضرورة التوجيه بالاهتمام بدور الاقتصاد الأخضر في السنغال، بقدر أكبر مما هو عليه الآن.

مراجع الدراسة:

أولًا: المراجع باللغة العربية:

التقارير:

1- الأُمم المُتحدة: **دراسة تقييم الاقتصاد الأخضر-السِنغال،** (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة للبيئة 2014م).

2- منظمة المجتمع العلمي العربي: **الاقتصاد العربي الأخضر،** (عَمّان: التقرير السنوي الرابع للمنتدى العربي للبيئة والتنمية، 2011م).

المواقع الإلكترونية:

1- إحصائيات البيانات المفتوحة للبنك الدولي

https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.AGR.TOTL.KD.ZG?locations=SN

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.IND.EMPL.ZS?locations=SN

https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.SRV.TOTL.KD.ZG?locations=SN

https://data.albankaldawli.org/indicator/SL.SRV.EMPL.ZS?locations=SN

https://data.albankaldawli.org/indicator/NV.IND.TOTL.KD.ZG?locations=SN

ثانيًا: المراجع باللُغات الأجنبية:

Papers:

1- King, David: **Green Growth and Climate Resilience National Strategy for Climate Change and Low Carbon Development**, Working Paper, (Kigali: Rwanda and the Climate and Development, November 2011).

Reports:

1- Dytaes: **Contribution aux politiquesnationales pour une transition agroécologique au Sénégal:** (Dakar: Dytaes, Avril 2020).

2- République du Sénégal**, Rapport Exploratoiratoire Sur L'economie Verte**, (Dakar: Imprimerie Salam, Août 2019).

3- République du Sénégal: **Plan Sénégal Émergent**, Ministère de l'Économie, des Finances et du Plan, Février 2014.

4- Chambre de Commerce d'Industrie et d'Agriculture, **Le Plan Sénégal Emergent: résultats& perspectives,** Bruxelles, 11 décembre 2017. https://2u.pw/POMPlzk

5- Minitére des Finances et de la Souveraineté Industrielle et Numérique: **Le Plan Sénégal Emergent (PSE)**, Publié le 18 janvier 2022. https://2u.pw/SG4lpVt

6- Presidency of the Republic of Senegal, **Emerging Senegal**, Dakar, 2014. https://2u.pw/O61AADW

7- Presidency of the Republic of Senegal: **Emerging Senegal Le Sénégalsur la voie de l'émergence.**https://2u.pw/6BdqKfp

8- République du Sénégal**:** Direction Générale du Trésor, **Situation économique et financière du Sénégal.** https://2u.pw/DjM2hAe